الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.13

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
5 March 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي ..... (عمان)

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة*

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''*

* قررت اللجنة النظر في هذين البندين معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-58476 (A)
0158476

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (A/56/3 و 38/Rev.1 و 174، و A/56/222-S/2001/736، و A/56/268 و 279 و 306 و 316 و 328 و 329 و 472)

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (A/56/222-S/2001/736، و A/56/306، و 319 و Add.1)

١ - **السيدة كنغ** (الأمين العام المساعد، والمستشار الخاص للأمين العام للمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة): وجهت اهتمام اللجنة إلى ما أصبحت عليه المسائل الجنسانية في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، وقالت إن الآثار السلبية للعولمة أصبحت بعد هذه الهجمات بادية للعيان أكثر من أي وقت مضى. وشددت على ضرورة أن يضمن المجتمع الدولي ألا تكون المرأة في موقع ضعف عندما تسوء الأحوال وأن يحرص على توزيع مكاسب العولمة بإنصاف. ورأت في ذلك الأساس الذي ينبغي استنادا إليه تطبيق المعايير المتعلقة باستراتيجيات تعميم المنظور الجنساني وميزنتها.

٢ - وأضافت أن العام الماضي شهد زيادة في تعميم المنظور الجنساني في جميع أجهزة الأمم المتحدة. فقد شدد الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت مؤخرا على دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء السلام، ولا سيما في أفريقيا، في حين حدد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما أداتين فعالتين لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ومن جانبها، شددت الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة على اعتماد استراتيجية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتصدى للأفكار النمطية وأوجه عدم المساواة السائدة بحق المرأة. (تشير آخر الأرقام إلى أن ٤٠ في المائة من وفيات الكبار في عام ٢٠٠٠ كانت بسبب أمراض تتصل بالإيدز، وأن معدلات وفيات النساء في العشرينات من أعمارهن يفوق معدل النساء اللائي تتجاوز أعمارهن الستين، وهو أمر يثير القلق بوجه خاص). وقد حث المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد مؤخرا في ديربان، على أن تدرج الدول منظورا جنسانيا في سياساتها وبرامجها ذات الصلة، وسلَّم بأن التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة يلتقيان على نحو تخرج فيه المرأة خاسرة على كلتا الجبهتين. وأوصى المؤتمر أيضا بأن تعلن الجمعية العامة سنة أو عقدا لمناهضة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والشباب والأطفال. ووصفت البروتوكول التكميلي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المتعلق بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه بأنه أحد المنجزات الأخيرة الجديرة بالترحيب.

٣ - ومضت تقول إن المؤتمر الدولي القادم لتمويل التنمية سيضطلع بدور حاسم في زيادة تقاسم المكاسب المستمدة من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ومن التخفيف من فقر المرأة. وسيتيح للدول الأعضاء فرصة لكي تقوم، في جملة أمور، بإدراج المنظور الجنساني في الهيكل المالي الدولي الجديد. أما الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، فستكون بدورها فرصة للنظر في أثر تغير الأنماط الديمغرافية ومساهمة المسنات في المجتمع.

٤ - وقالت إن لجنة وضع المرأة شرعت بالاشتراك مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن في متابعة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (المتعلق

بالمرأة والسلام والأمن) وإنها تأمل في جمع مبلغ إضافي لهذا الغرض قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار. ودعت إلى وجوب أن تكفل الدول الأعضاء إشراك المرأة على نحو كامل في جميع عمليات السلام، وأن تقوم، على جميع المستويات، بمعالجة ما يترتب على الصراعات المسلحة من مظاهر عنف تستهدف المرأة لأنها أنثى. وأشارت إلى محنة المرأة في أفغانستان وقالت إنها تكتسي طابعا شديد المأساوية. ونظرا لقرب فصل الشتاء، يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بحزم لكفالة ألا يترك النساء والأطفال في الصفوف الخلفية للمستفيدين من جهود توفير المساعدات الإنسانية. ورأت أن الأزمة الأفغانية تحمل في طياتها تحذيرا قويا من مغبّة استبعاد المرأة في عملية صنع القرار.

٥ - وفي الختام، وجهت الانتباه إلى تقرير الأمين العام بشأن الوضع الحرج الذي يجتازه المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/56/279).

٦ - **السيدة جيريكز** (شعبة النهوض بالمرأة/صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): تناولت في حديثها البند ١١٢ من جدول الأعمال فعرضت تقارير الأمين العام عن حالة المرأة في المناطق الريفية (A/56/268)؛ والممارسات التقليدية أو العرفية التي تؤثر في صحة المرأة والبنت (A/56/316)؛ والعنف الموجه ضد العاملات المهاجرات (A/56/329)؛ وحالة اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة (A/56/328).

٧ - وعرضت في إطار البند ١١٣ تقرير لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (A/56/38، الجزء الأول)، وتقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة والتقدم المحرز في ذلك (A/56/319 و Add.1).

٨ - **السيدة ساندلر** (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): عرضت تقرير أنشطة الصندوق (A/56/174)، ولاحظت أن موضوعي إنهاء العنف، وتأمين السلام حاضران في جميع برامج الصندوق. وأعربت عن رغبتها في مشاطرة الآخرين خمسة دروس استخلصها الصندوق من الطرق التي تتبعها النساء فيما يتعلق بتنظيم صفوفهن ومساهمتهن في بناء السلام. وأول هذه الدروس أن المرأة تستحدث سبلا مبتكرة تتحدى بها تسخير التقاليد لتبرير استمرار العنف، فتتعامل مثلا مع الزعماء الدينيين والأسر والمجتمعات المحلية من أجل تغيير المواقف إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وقتلهن. وثاني هذه الدروس أن المرأة تستثمر في مجال التثقيف العام على المدى الطويل وفي حملات التوعية، لبناء تحالفات أوسع نطاقا من أجل تحقيق السلام والعدالة الاجتماعية. وثالثها أن المرأة، التي غالبا ما تكون ناقصة التمثيل أو غير ممثلة في مفاوضات السلام، تستطيع في كثير من الأحيان معالجة الصراعات المستحكمة وبناء روح التفاهم. ورابعها أن المرأة تقيم الدليل على أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مرادف لمكافحة الظلم وعدم المساواة؛ فهي التي تهرع إلى نجدة المرضى والمحتضرين حينما تنهار نظم الرعاية الصحية. وخامس هذه الدروس أن المرأة هي همزة الوصل بين الحاجة إلى كفالة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والمفاهيم المتعلقة بالأمن البشري. وتمنت أن تؤدي الجهود التي يبذلها الصندوق على المدى الطويل من أجل دعم المرأة إلى إيجاد حوار بشأن السياسات العامة والتوصل إلى حلول مستديمة لمشاكل التفكك الاجتماعي.

٩ - ورأت باختصار، أنه من الضروري مراعاة وجهات نظر المرأة لبناء رؤية للأمن البشري وإقامة حوار عالمي بشأن السلام، وإيجاد بدائل للحرب والعنف.

١٠ - **السيدة كنغ** (الأمين العام المساعد والمستشار الخاص للأمين العام للمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة): أجابت

على سؤال طرحته **السيدة ستيفنس** (بلجيكا)، فقالت إن المنظمات غير الحكومية تتعاون حاليا في الجهود الرامية إلى نشر البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، وهو البروتوكول المتعلق بالحق في توجيه الشكاوى إلى اللجنة (قرار الجمعية العامة ٥٤/٤، المرفق)؛ وتمنت أن تؤيد الجمعية العامة رصد أموال إضافية لهذا الغرض.

١١ - ورداً على ما أبدته **السيدة إيليشا** (بنن) من مخاوف من أن تتحمل المرأة في أقل البلدان نموا العبء الأعظم من تداعيات أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، قالت إنه لا يسعها سوى أن تحث الدول الأعضاء على أن تظل منتبهة لهذا الأمر.

١٢ - **السيدة ساندلر** (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): أجابت على أسئلة أخرى طرحتها ممثلة بلجيكا، فقالت إنه استنادا إلى مذكرة تفاهم بين الصندوق والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدأ العمل في إدراج المنظور الجنساني في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بمجتمع المعلومات. وقدم الصندوق أيضا الدعم إلى المنظمات النسائية من أجل زيادة فرص استخدام المرأة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وزيادة محتوياتها باللغات المحلية.

١٣ - **السيد أماروس نونييس** (كوبا): تساءل عن الخطوات الجاري اتخاذها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وعما إذا كان النظر في هذه الخطوات سيجري في الجمعية العامة أو في لجنة وضع المرأة.

١٤ - **السيدة سماح** (الجزائر): أشارت إلى الفقرة ٥ من الوثيقة A/56/319/Add.1، وطلبت مزيدا من التفاصيل بشأن الأنشطة المقررة نتيجة بدء نفاذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة وبشأن الإطار الزمني لتنفيذ تلك الأنشطة.

١٥ - **السيدة كنغ** (الأمين العام المساعد والمستشار الخاص للأمين العام للمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة): قالت إن هناك مشاورات جارية مع مجلس الأمن فيما يتعلق بالدراسة المطلوبة في الفقرة ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وإن فريق الاستشاريين الذي يقوم بإعداد هذا التقرير سيجتمع في بداية كانون الأول/ديسمبر "لصقل الأفكار" مع مكاتب الأمم المتحدة المعنية. وأوضحت أن فرقة العمل أعدت موجزا للتقرير وأنها قدمت تقارير وبيانات لإدراجها إلى جانب البحث الأصلي للفريق.

١٦ - **السيدة نيويل** (أمينة اللجنة): أشارت في معرض ردها على ممثلة الهند إلى ورود خطأ في صياغة تقرير لجنة حقوق الإنسان، وقالت إنه جرى تصويب تقرير الأمين العام بما يفيد أن المقترح المعني قدمته المكسيك وليس منظمة غير حكومية.

١٧ - **السيدة ستيفنز** (بلجيكا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، وإستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، فقالت إن الاتحاد ظل ملتزما منذ تأسيسه بكفالة السلام والحرية والتنمية والمساواة، وأن هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق ما لم تضطلع المرأة بدور كامل في جميع مجالات الحياة على قدم المساواة مع الرجل.

١٨ - وأشارت إلى أن النساء والأطفال هم الغالبية العظمى من ضحايا الصراعات، إلا أن المرأة تقوم أيضا بدور هام في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام. وقد رحب الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد باعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والصراع المسلح، وشجّع من جانبه جميع الأطراف المشتركة في الصراعات على أن تعزز دور المرأة في مفاوضات السلام. ودعا الاتحاد أيضا الدول

الأعضاء إلى التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يصنف أي شكل من أشكال العنف الجنسي في قائمة الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية عند اقترافه كجزء من اعتداء منظم على السكان المدنيين.

١٩ - ووصفت العنف الموجه ضد المرأة، بما في ذلك العنف في الأسرة، بأنه عقبة رئيسية أمام تحقيق المساواة. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يحث الدول على تنفيذ خطط وطنية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والطفل ووضع نهج يعمم جوانب السياسات العامة التي تقوم عليها هذه الخطط قوامه الوقاية، وتوعية الجمهور، ومؤازرة الضحايا، ومعاقبة المذنبين. وسيعكف الاتحاد على وضع مؤشرات للعنف الأسري تمكنه من تقييم المشكلة والإلمام بشكل أفضل بأسبابها وآثارها.

٢٠ - ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي يرى أنه لا يجوز التذرع بعوامل اجتماعية أو ثقافية أو دينية لتبرير انتهاك الحقوق الأساسية للمرأة والبنت، وأن حقوقهما من حقوق الإنسان العالمية التي يجب على الحكومات كفالتها. ومما يثير قلق الاتحاد بوجه خاص، العدد المتزايد من التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي الصك الدولي الأساسي لحقوق المرأة. ودعت باسم الاتحاد الدول إلى التصديق على الاتفاقية، إن لم تكن فعلت ذلك بعد. وقالت إن الاتحاد يرحب أيضا ببدء نفاذ البروتوكول الاختياري للاتفاقية.

٢١ - وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بتوافق الآراء المتوصل إليه في مؤتمر ديربان بشأن العنصرية، المعقود مؤخرا وخاصة فيما يتعلق بضرورة تعميم المنظور الجنساني في جميع إجراءات وسياسات مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وانطلقت في ذلك من أن الاستقلال الاقتصادي للمرأة وسيلة فعّالة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وضرورة أن تكون المرأة قادرة على المشاركة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية دون التعرض لأي تمييز. ولذلك، يرحّب الاتحاد الأوروبي بالبيان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سلَّم بضرورة تعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد سلَّم المجلس أيضا بما للتكنولوجيات الجديدة في مجال المعلومات من مساهمة في تهيئة أسباب تمكين المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، رحّب الاتحاد باستجابة الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز للنداء الذي وجهته لجنة وضع المرأة الداعي إلى إدراج مسألة المساواة بين الجنسين في صميم جميع الأنشطة المتصلة بذلك الوباء.

٢٢ - وأضافت أن الاتحاد الأوروبي رحب أيضا بالمنجزات التي تحققت في منظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة. فقد أكد إعلان الألفية من جديد ضرورة إدراج المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. كما أن لجنة وضع المرأة تقوم بطبيعة الحال بدور خاص في تأمين مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات عملها، إلى جانب متابعة منهاج عمل بيجين. وأبدت ترحيب الاتحاد بمراجعة اللجنة لأساليب عملها لأن ذلك يعني تحقيق مزيد من الفعالية.

٢٣ - وأكدت تصميم الاتحاد الأوروبي على إدراج البُعد المتعلق بكفالة المساواة والمنظور الجنساني في جميع سياساته، وأنه شرع في القيام سنويا بوضع مؤشرات لأحد المواضيع الواردة في خطة عمل منهاج بيجين وتحديد جدول زمني لتنفيذه. ويعكف الاتحاد أيضا على بحث سبل مراعاة البُعد المتعلق بالمساواة في المبادئ التوجيهية العامة لسياساته الاقتصادية قاصدا إلى زيادة إبراز أنشطة تعميم المنظور الجنساني. وأشارت إلى أنه خلال عملية توسيع عضوية الاتحاد، ستحظى المساواة بين الجنسين باهتمام أكبر. وأن

الاستراتيجية الإطارية للجماعة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين تنص على متابعة هياكل دعم المساواة في البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد ومنح الموارد المناسبة للرابطات النسائية.

٢٤ - وخلصت إلى القول بأن الاتحاد الأوروبي يرى أن تنفيذ المنظور الجنساني في جميع سياساته يمثل واحدا من التحديات الرئيسية التي يواجهها. ولا بد للحكومات من أن تحشد الإرادة السياسية والهياكل والموارد المالية كيما تفي بالتزاماتها بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة على جميع المستويات الاجتماعية.

٢٥ - **السيد مامبا** (سوازيلند): تحدث أيضا باسم أنغولا، وبوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسيشيل، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا (أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)، فقال إن الجماعة ترحب بالجهود المبذولة في إطار منظومة الأمم المتحدة من أجل إدراج المنظور الجنساني في برامجها. وألمح إلى الأهمية الكبيرة للدعوة الواردة في إعلان الألفية بتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وكفالة التمكين للمرأة كوسيلة فعالة لمكافحة الفقر والجوع والمرض وحفز التنمية المستدامة.

٢٦ - واستدرك قائلا إنه بطبيعة الحال، لا يزال هناك الكثير مما يتعين إنجازه لتحقيق هذه المُثل. فلا بد من تحسين فرص حصول المرأة على الموارد الإنتاجية؛ ورأى أن إحدى العقبات الرئيسية التي تواجهها النساء أصحاب المشاريع هي محدودية رأس المال الأولي المتاح لهن نتيجة للقوانين والسياسات التمييزية والقيم الثقافية غير المؤاتية لهن. ولذلك، تؤيد الجماعة النداء الذي يدعو الحكومات إلى وضع سياسات وبرامج على صعيدي الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي تراعي فيها الاعتبارات الجنسانية.

٢٧ - ومضى يقول إن بلدان الجماعة أعربت مرارا عن التزامها بالتصدي لتحديات الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد لاحظ رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الإنمائية في مؤتمر القمة الذي عقدته الجماعة مؤخرا في ملاوي أن القسم الأعظم من سكان المنطقة الذين لا يزالون يعيشون في الفقر، ونسبتهم ٤٠ في المائة، هم من النساء والأطفال. فهناك قرابة عشرة ملايين نسمة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يفوق عدد النساء فيهم عدد الرجال بكثير. ويجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لتنفيذ نتائج مؤتمر بيجين ودورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ورأى أن عدم القيام بذلك يمثل تخليا عن الالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

٢٨ - ومما يبعث على التفاؤل أن البلدان الأعضاء في الجماعة بصدد إحراز تقدم صوب الوصول بنسبة تمثيل المرأة في هياكل صنع القرار إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥ . وأكد أن الجماعة ملتزمة بهذا الهدف، وإن تخلفت بعض البلدان الأعضاء فيها عن الركب، وأنها أيدت على مستوى القمة إنشاء عدد من آليات التمكين للمرأة.

٢٩ - ولاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على السياسات والأطر القانونية الوطنية التي تراعى فيها الاعتبارات الجنسانية، وأنها خطط وأطر تساعد على فتح حوار بين أصحاب المصلحة لإنجاز الاستراتيجيات والإصلاحات القانونية الوطنية الجنسانية من أجل حماية حقوق المرأة. وقال إن معظم الدول الأعضاء في الجماعة بات يتبع سياسات جنسانية واضحة وأصبح لديه شكل ما من أشكال الآليات الاستشارية الوطنية لتحسين أنشطة التنسيق والرصد. ورحب بقيام شعبة النهوض بالمرأة وشعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة بإدراج بلدين عضوين في

الجماعة في المشروع التجريبي الذي شرعتا فيه لتعزيز قدرات الأجهزة الوطنية الأفريقية المعنية بالمرأة.

٣٠ - وقال إن الجماعة اعتمدت في عام ١٩٩٧ إعلانا بشأن المسائل الجنسانية والتنمية في مجال رصد تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين. وأنه قد لوحظ في المؤتمر الإقليمي المعقود في ماسيرو بليسوتو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ اتخاذ تدابير قانونية لمكافحة العنف ضد المرأة والبنت، وأن العنف والممارسات التقليدية المؤذية للمرأة تخضعها للتبعية وتفقدها المناعة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي.

٣١ - واختتم بالثناء على الأمين العام للتقرير الذي قدمه بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/56/268). وقال إنه من الأهمية بمكان كفالة حقوق التصرف في الأراضي لما لذلك من أهمية في إتاحة إمكانية حصول المرأة على الموارد الأخرى، وإن الجماعة تعكف على تعزيز هذه الحقوق للمرأة من أجل الحد من مستوى الفقر في صفوف النساء. ولا بد من إيجاد حل لأوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بتمويل المشاريع المتناهية الصغر وإتاحة فرص العمل؛ وفي هذا المجال تؤيد الجماعة التوصيات الواردة في التقرير عن إجراء المزيد من البحوث بشأن ما يترتب على العولمة من آثار في المجتمعات المحلية الريفية من المنظور الجنساني. وتحقيقا لهذا الغرض، تصبح مواصلة عمليات المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ذات أهمية قصوى.

٣٢ - **السيد أسدي** (جمهورية إيران الإسلامية): تحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقال إنه خلال مؤتمر بيجين والمؤتمر المعني باستعراض نتائجه، كان موضوع زيادة تمكين المرأة والنهوض بها محورا للجهود الجماعية للمجتمع الدولي. وأضاف أن قرار الجمعية العامة ٥٥/٧١ ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، بالإضافة إلى قرارات لجنة وضع المرأة، تمثل مخططا تفصيليا شاملا لاتخاذ تدابير أكثر فعالية من أجل تحقيق أهداف مؤتمر بيجين.

٣٣ - ومضى يقول إن ثمة تحديات وعقبات كأداء لا تزال قائمة. وعدد ضمن ذلك: بذل الجهود الجماعية لزيادة تعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج، واتخاذ القرارات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وطالب بوجوب إدراج هذا المنظور في برامج عمل دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل، والجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، وأنشطة المتابعة المتعلقة بالتمييز العنصري، قال إنه ينبغي أيضا إدراجه ضمن الأنشطة التي شرعت فيها، أو اضطلعت بها، منظومة الأمم المتحدة. وأعرب باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين عن التقدير لتقرير الأمين العام المتعلق بمتابعة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين والتقدم المحرز في ذلك (A/56/319)، ورحب بالتعاون الشامل لعدة قطاعات الذي شرعت فيه المنظومة في إطار استراتيجية تعزيز النهوض بالمرأة. ورأى أن إيلاء الحكومات والهيئات الإقليمية الاهتمام الكافي لإدراج الجوانب الجنسانية في برامجها بات يكتسي أهمية قصوى.

٣٤ - وانتقل إلى نقطة أخرى قائلا إن القضاء على الفقر لبنة أساسية في الحملة الرامية إلى تحقيق هذه الرؤية الطويلة الأجل للمجتمع الدولي. وأنه ينبغي أن ينصب الاهتمام في هذا الإطار، ووفقا لما ورد في تقرير الأمين العام (A/56/268)، أن يتركز الاهتمام على حالة المرأة في المناطق الريفية، وعلى الاستنتاجات والتوصيات التي انتهى إليها اجتماع فريق الخبراء المعني بحالة المرأة الريفية في سياق العولمة، الذي عقد مؤخرا في أولانبتار بمنغوليا.

٣٥ - وعدد من بين العقبات التي تحول دون النهوض بالمرأة، انعدام المساواة في الدخل بين الرجل والمرأة، والبطالة، واستفحال الفقر بين الفئات الأشد ضعفا، فضلا عن بعض الظروف الناشئة عن عوامل خارجية كعبء المديونيات، وتدني مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، والتدابير القسرية المخالفة للقانون الدولي، والصراعات المسلحة، والاحتلال الأجنبي والإرهاب. وقال إن اشراك المرأة في اتخاذ القرارات وتهيئة أسباب التمكين لها في الحياة السياسية والاقتصادية يشكل عاملا أساسيا للنهوض بها وإحراز مزيد من التقدم لفائدة المجتمعات عموما. ومن الضروري تهيئة بيئة ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية وهيكلية مدعومة بإطار قانوني تتمكن فيها المرأة من تطوير إمكاناتها وقدراتها. وحدد من بين السياسات الأساسية التي ينبغي لجميع المجتمعات اتباعها في هذا الصدد زيادة الوعي، والتعليم والتدريب، ومكافحة الأفكار النمطية وتعزيز وحماية حقوق المرأة وكرامتها.

٣٦ - وقال إن إخضاع المرأة للتبعية هو الهدف الذي يبغاه مرتكبو العنف ضدها، وهو ما يشكل ليس فقط انتهاكا لحقوقها وكرامتها، بل أيضا مشكلة شائعة على نطاق واسع، تترجمها الممارسات التقليدية التي تؤذيها وممارسات الاستغلال التجاري لها. وأكد أن مجموعة السبعة والسبعين والصين مستعدة للتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز الحملة الجارية للقضاء على هذا النوع من العنف.

٣٧ - وشدد على أن مسؤولية تنفيذ الأهداف التي حددها المجتمع الدولي لتعزيز أسباب تمكين المرأة تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، التي ينبغي أن تهيئ بيئة تتوافر فيها أسباب التمكين للمرأة على مستوى القواعد الشعبية وفي القطاعات الأخرى للمجتمع المدني، بما يجعلها قادرة على المشاركة في تلك البرامج. وثمة مع ذلك حاجة إلى التعاون الدولي لتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي هذا المقام، يكتسي دعم الجهود الإقليمية والوطنية وتقاسم الخبرات بشأن المسائل الجنسانية أهمية حاسمة لتحقيق أهداف منهاج عمل بيجين، شأنه في ذلك شأن جمع البيانات، وتطوير عملية تحليل المسائل الجنسانية والإحصاءات المتعلقة بالنهوض بالمرأة، وتعبئة الموارد المالية والبشرية الكافية.

٣٨ - واختتم بقوله، إن تحقيق تحسن جوهري في وضع المرأة مرهون في خاتمة المطاف بمدى التصميم الذي يبديه المجتمع الدولي بأسره. ويقتضي ذلك تسوية الصراعات وإحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وأنه لا بد من التحلي بروح من التعاون والتضامن من أجل التصدي بصورة جماعية لهذا التحدي.

٣٩ - **السيد فالديس** (شيلي): تحدث باسم الدول الأعضاء في مجموعة ريو، فقال إن تعليم المرأة وتدريبها وإعمال حقوقها في التمتع بالصحة البدنية والعقلية وفي المشاركة في العمل على قدم المساواة مع الرجل يجب أن يشكل قاعدة أي عمل في المستقبل. وأضاف أن مجموعة ريو سلمت في إعلان سانتياغو (آب/أغسطس ٢٠٠١) بأهمية المهمة الجارية لتعميم المنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تعزيز الديمقراطية. ونوه إلى أن العقد الماضي شهد إقبال المرأة بأعداد كبيرة على سوق العمل، وزيادة فرص حصولها على التعليم، وزيادة مشاركتها في اتخاذ القرار، وحصولها على تغطية أفضل بخدمات الصحة الانجابية. وقد أحرز تقدم في وضع التشريعات وصياغة الخطط الوطنية لتحقيق المساواة وفي إنشاء آليات حكومية لصالح المرأة، فضلا عن إحراز تقدم في تعزيز العدالة الجنسانية.

٤٠ - غير أن إحدى العقبات الكبيرة التي تحول دون تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، تتمثل في تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويرى أعضاء مجموعة ريو أن هذا

الأمر أصبح مسألة عاجلة من مسائل السياسة الخارجية التي تترتب عليها آثار تمس الاقتصاد والتنمية وتهدد بنسف حصيلة عقود من التقدم صوب إعمال حقوق الإنسان. ومضى يقول إن التحديات الأخرى الماثلة أمام تنفيذ الإعلان والمنهاج تشمل أيضا تحقيق التنمية الاقتصادية الأكثر إنصافا، وتضييق الفجوات في النظم التعليمية، وتحسين النظم الصحية عديمة الفعالية، وإسداء الخدمات لقطاعات عريضة من السكان. وأشار أيضا إلى مشكلة أخرى شاملة لعدة قطاعات تتمثل في تعرض المرأة لتمييز مزدوج نابع من كونها أنثى أو بسبب أصلها أو فقرها. وقال إنه في المنطقة التي يمثلها عادة ما تعيش نساء السكان الأصليين في ظروف أشد فقرا، تحرمهن من ممارسة حقوقهن بالكامل.

٤١ - وفي ختام تعليقه قال إن الظروف الملحة للتغلب على مشاكل التمييز المتوارثة ومكافحة أشكالها الجديدة، التي تمس بخاصة المهاجرين المقيمين في المنطقة، تدفع مجموعة ريو إلى التسليم تسليما كاملا بجميع حقوق السكان الأصليين، وتؤكد من جديد ضرورة إعادة النظر في سياسات الهجرة من أجل القضاء على جميع حالات التمييز. وقد تعهد أعضاؤها بتعميم المنظور الجنساني في جميع برامج العمل في مجال مكافحة العنصرية لضمان حصول نساء الفئات المحرومة على الموارد الإنتاجية، على قدم المساواة مع الرجل، مما يعزز مشاركتهن في التنمية الاقتصادية والإنتاجية لمجتمعاتهن المحلية.

٤٢ - **السيد زانغ لي** (الصين): قال إن النساء، وبخاصة في البلدان النامية، تشهدن تقلصا خطيرا في حقوقهن من حيث المشاركة السياسية والعمل والتعليم والصحة؛ وإن تلك الحقوق تتقلص أكثر بفعل الأفكار النمطية الموجودة في مجتمعات عديدة، وبسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أن المرأة غالبا ما تكون ضحية للإرهاب والصراعات. وأكد أنه ينبغي للبلدان أن تمتثل للميثاق، وأن يمكن التعاون الدولي الأمم المتحدة ومجلس الأمن من المساهمة إلى أبعد الحدود في القضاء على الإرهاب وحل الصراعات وإفساح المجال للمضي قدما في خدمة قضية المرأة. ورأى في الاختلاف البين لأوضاع المرأة من حيث التنمية الاقتصادية والموقع الجغرافي والثقافة فرصة لجميع البلدان لأن تتعلم من بعضها البعض في المهمة المشتركة المتعلقة بخدمة قضية المرأة وتحسين وضعها.

٤٣ - ولاحظ أن الاتجاه المتزايد نحو العولمة بات يطغى على الاقتصاد العالمي، واستنتج من ذلك أنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يسلم بأهمية القضاء على الفقر وذلك باتخاذ تدابير فعالة للوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسه بإخراج المرأة من محنتها وتوفير الأساس المادي للنهوض بها.

٤٤ - وختم قائلا إن حكومة بلده تحبذ تحسين أساليب عمل لجنة وضع المرأة، وتدعو إلى دراسة جميع ما يقدم لهذا الغرض من مقترحات وتدابير. وقال إنه جرى في مقام تنفيذ منهاج عمل بيجين اعتماد برنامج النهوض بالمرأة الصينية ٢٠٠١-٢٠١٠ رسميا من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وفتح جميع مجالات العمل أمامها، والقضاء على الفقر المحيط بها وتحسين صحتها.

٤٥ - **السيدة كيفان** (الاتحاد الروسي): قالت إن الاجتماعات الأخيرة لهيئات الأمم المتحدة وفرت أدوات قيّمة لصياغة السياسات الوطنية للنهوض بالمرأة. غير أنها أعربت عن خشيتها من أن تطغى قضية العنف الذي يرتكب ضد المرأة على غيرها من القضايا الهامة المدرجة على جدول أعمال لجنة وضع المرأة. وطالبت بمناقشة السبل الكفيلة بتحسين فعالية هذه الأجهزة.

٤٦ - وقد نفذت حكومة بلدها تشريعات جديدة وتدابير أخرى لتحسين وضع المرأة والبنت. ومن منطلق التزام تلك الحكومة بتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وقعت البروتوكول ذي الصلة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ووقعت أيضا البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، عقد اجتماع على المستوى الوزاري من أجل منع الاستغلال الجنسي للمرأة والطفل استهدف تنقيح التشريعات المتعلقة بمنع إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الاتجار بالأشخاص، وتشديد الرقابة على المؤسسات والوكالات السياحية التي تتوسط لإيجاد فرص العمل أو الترتيب لزيجات في الخارج.

٤٧ - ومضت تقول إن خطة العمل الوطنية لتحسين وضع المرأة (٢٠٠١-٢٠٠٥) تشمل تدابير لتحسين وضع المرأة في سوق العمل من أجل حماية صحة المرأة، وتطوير نظام الضمان الاجتماعي للمرأة وتقديم المساعدة للنساء ضحايا العنف.

٤٨ - وخلصت إلى القول إن وفد بلدها يرى أن أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز والعنف ضد المرأة ينبغي في الوقت الحاضر أن يتركز حصرا على الحالات التي تتطلب تدخلا عاجلا. وفي هذا الصدد، رأت أن نظام الطالبان يعد رمزا لأبشع الانتهاكات لكرامة المرأة؛ وأنه بصفته تلك، كان محل إدانة عالمية في الدورة الأخيرة للجنة وضع المرأة. واعتبرت أن هذا النظام عازم ليس فقط على بث الرعب في قلوب الأفغانيات، بل مصمم أيضا وبشكل جلي على مهاجمة المجتمع الدولي، وأن على الأمم المتحدة لذلك أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بحماية كرامة المرأة وحقوقها ضد خطر الإرهاب.

٤٩ - **السيدة فليمينغ** (البنك الدولي): أشادت ''بالأعمال البطولية غير المرئية'' التي تقوم بها المرأة في كل مكان، وقالت إن البنك الدولي ملتزم في سياق سعيه لتحقيق أهداف منهاج عمل بيجين، بأن يضع هدف تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في صميم أنشطة مكافحة الفقر، لأن أوجه عدم المساواة بين الجنسين تعرقل التنمية والنمو الاقتصادي وجهود الحد من الفقر؛ كما أن إسماع صوت المرأة والرجل وتمكينهما من الحصول على الموارد على قدم المساواة هدفان إنمائيان مهمان في حد ذاتهما.

٥٠ - واستطردت تقول إن العديد من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في العقود القليلة الماضية في مجال المساواة بين الجنسين لا تزال عرضة للتلاشي. وإنه بتزايد اتجاه العالم نحو العولمة، أصبحت الأحداث التي تقع في أحد أركانه تؤثر في الناس في جميع أنحائه. وهكذا، يرى البنك الدولي أن هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية ستضر بفرص النمو في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم، وستحكم على مزيد من الأشخاص يناهز عددهم عشرة ملايين نسمة بالعيش في الفقر في العام القادم؛ وسيكون أضعف سكان البلدان النامية هم أشد الفئات تضررا بذلك، وقد ترتفع وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حسب التقديرات، بعدد إضافي يتراوح بين ٢٠ ٠٠٠ و ٤٠ ٠٠٠ طفل. وستكون الأوضاع أشد سوءا في أفريقيا، وسيكون للتراجع الاقتصادي الناجم عن هذه الهجمات نتائج وخيمة على الأخص بالنسبة للنساء في البلدان النامية: فهن، على الرغم مما تحقق من تقدم، لا يزلن أكثر عرضة من الرجل لنقص التغذية والعمل بأجور متدنية.

٥١ - وأشارت إلى بعض المبادرات التي اتخذها البنك الدولي لتعزيز المساواة بين الجنسين ومن بينها قيامه ابتداء من عام ١٩٩٥ بتقديم قروض لتعليم البنات تبلغ حوالي ٥,٣ بليون دولار، وتعهده كل سنة بتقديم مبلغ قيمته ١,٣ بليون دولار في المتوسط في شكل قروض جديدة لصالح المشاريع الصحية للبلدان النامية. وقد اتضح من البحوث التي أجراها البنك الدولي بشأن مسألة نوع الجنس والتنمية أن السياسات الإنمائية لا تراعي العلاقات الجنسانية؛ ولذلك اعتمد مجلس

إدارته في الآونة الأخيرة استراتيجية جديدة لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٥٢ - واختتمت قائلة إن الأهداف الإنمائية للألفية تشكل مخططا تفصيليا لمعالم الطريق، وأن على الأمم المتحدة والبنك الدولي العمل في تكامل من خلال تعزيز الاتساق بينهما ومنح الأولوية للفئات التي يستهدفان مساعدتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.